مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٣٨٥

المعقودة يوم الثلاثاء
٣١ أيار/مايو ١٩٩٤
الساعة ١٨/٣٥
نيويورك

الرئيس:	السيد غمباري	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد بيداويه
	باكستان	السيد خان
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد ميريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيم

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير لاحق مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في الصومال عملا بالفقرة ١٤ من القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) (S/1994/614)

94-85713

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخـرى. وسيطبـع النـص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها

بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير لاحق مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في الصومال عملا بالفقرة ١٤ من القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) (S/1994/614)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة الصومال تطلب فيها دعوتها الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس، ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لها حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة حسان (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في الصومال، المقدم عملا بالفقرة ١٤ من القرار ٨٩٧ (١٩٩٤)، الوثيقة S/1994/614. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/638، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفدي بالتقرير المفصل والكامل المقدم من جانب الأمين العام عن الحالة في الصومال. وفي هذا المضمار، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام بطرس غالي، والتي يتابعها بنشاط ممثله الخاص المؤقت السفر لانسانا كوياتي. ونود أيضا أن نثني على شجاعة موظفي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمنظمات الإنسانية بالاضافة الى الإسهام الكبير لبعض الدول الأعضاء التي تقدم القوات وكذلك المساعدة المادية والتموينية وسائر أشكال المساعدة.

يوضح تقرير الأمين العام أنه بعد اعتماد القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) اكتسبت عملية الوفاق الوطني في الصومال زخما جديدا. وفي هذا الإطار، نرحب بالإعلان الصادر في شكل بيان المصالحة، الموقع في نيروبي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ من جانب زعماء المنظمات السياسية الصومالية. ومن خلال هذا الإعلان، تعهد الصوماليون بالعمل بصفة خاصة على استتباب السلم في جميع أنحاء البلد، وبعقد مؤتمر مصالحة وطنية لانتخاب رئيس للجمهورية ونواب للرئيس وتعيين رئيس للوزراء، واستكمال إقامة السلطات المحلية، ولخلق نظام قضائي مستقل.

إن تنفيذ هذا الاعلان، معززا بالدعم المتجدد من جانب المجتمع الدولي، يكتسي أهمية حيوية لأنه تحد ينبغي مواجهته على طريق الوفاق وإعادة التعمير في الصومال. وآفاق النجاح في هذا السياق بالغة الأهمية إذ أنها تعتمد على التصميم الذي أعربت عنه الأحزاب الصومالية في العمل سويا من أجل نزع سلاح طوعي ووقف إطلاق نار دائم.

إن تصميم الأحزاب هذا لن يكون ذا مغزى وموثوقا به إلا اذا أدى الى تغيير إيجابي فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية. وفي هذا السياق، من المزعج أنه رغم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل الوفاق السياسي، تتفاقم الحالة الأمنية وتحاول شتى الفصائل إعادة تسليح نفسها لتعزيز مواقعها في الميدان قبل عقد مؤتمر المصالحة الوطنية.

إن ما تتصف به طبيعة الحالة من مخاطر يتعذر التكهن بها يتعلق قبل كل شيء بالاندلاع المفاجئ للاضطرابات والقتال بين الفصائل، فضلا عن الدرجة العالية من اللصوصية، لا سيما في المراكز المدنية.

وبغية وضع حد لهذه الحالة، يجب علينا دون إبطاء أن نشرع في الوزع الكامل للقوة المأذون بها التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، المقدرة بـ ٠٠٠ ٢٢ جندي، وتزويد هذه القوة بالوسائل الإدارية والمادية اللازمة للوفاء بولايتها.

علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان الإسراع في تنفيذ البرامج المتصلة بنظام القضاء والشرطة.

وفيما يتعلق بنزع الألغام، نود أن نثني على الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التي مكن نهجها من توسيع العملية الى جزء أوسع من الأراضي الصومالية. أما الاقتراح القاضي بإنشاء مركز للتدريب على نزع الألغام واستمرار وتوسيع برنامج التوعية بحظر الألغام فإنه سيمكن دون شك من تحقيق النجاح في هذا المجال.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن الحالة الإنسانية الطارئة لا تزال قاتمة، وتقرير الأمين العام يكشف أن العديد من الصوماليين لا يزالون يواجهون مصيرا غامضا. فثمة نقص في الأغذية والمياه، فضلا عن انتشار الأوبئة وكوارث عديدة أخرى في جميع أنحاء البلد.

إننا نؤيد بالكامل المبادرة التي أفضت الى انشاء فريق العمليات الطارئة المؤلف من ممثلين لوكالات الأمم المتحدة والتحالف الذي يضم المنظمات غير الحكومية وقيادة قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ونثني على الجهود الرامية الى القضاء على وباء الكوليرا.

وبغية مساعدة الصوماليين على الوفاء باحتياجاتهم الملحة ومواجهة التحديات المتواصلة الماثلة أمامهم، لا يزال يتحتم على المجتمع الدولي أن يقوم بعمل جماعي بغية دعم الجهود التي يبذلها الشعب الصومالي من أجل إعادة بناء الهيكل السياسي والاجتماعي - الاقتصادي لبلده.

لهذا السبب يؤيد وفد بلدي مشروع القرار المعروض على المجلس لتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومتي التي هي اليوم أكبر مساهم في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من حيث الأفراد، شعرت ببالغ الارتياح عندما اعتمد قادة المنظمات السياسية الصومالية الذين اجتمعوا في نيروبي اعلانا بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤. وفي هذا الاعلان، لم يؤكد القادة الصوماليين نبذهم للعنف وقبولهم بنزع السلاح طوعيا فحسب، بل أيضا اتفقوا على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بغية انتخاب رئيس وعدد غير محدد من نواب الرئيس، وتعيين رئيس للوزراء. وهناك سمة هامة أخرى في الاعلان تمثلت في المناشدة الموجهة الى المجتمع الدولي طالبة منه الاستمرار في بذل جهوده الرامية الى مساعدة الصومال الى أن تستطيع أن تقف على رجليها. وهذه المناشدة، برأيي، قد بررت في جملة أمور وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال - وهو الوجود الذي كانت شرعيته محل تساؤل قبل وقت ليس ببعيد.

ومع ذلك، نأسف لأن التأجيل المتكرر للاجتماع التحضيري الرامي الى إرساء قواعد مؤتمر المصالحة الوطنية قد أفسد، بعض الشيء، الوعد الذي تضمنه مؤتمر نيروبي. وانني أشك فيما إذا كان المجتمع الدولي على استعداد لرؤية الاعلان الصادر بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ يلقى نفس المصير الذي لقيته اتفاقات أديس أبابا لشهر آذار/مارس ١٩٩٣. إننا نفهم أن العملية التي شرعت الأطراف الصومالية في تطبيقها هي عملية معقدة. لذلك، من المتوقع حدوث بعض التأخير لأسباب مشروعة، ومع ذلك، وفي جميع هذه الحالات، يمكن بلوغ مرحلة يحل فيها الشك محل الأمل.

إن باكستان حكومة وشعبا تشعر بأعمق مشاعر العطف والأخوة إزاء الشعب في الصومال. لهذا السبب وحده، فضلا عن التزامنا بدور الأمم المتحدة في حفظ السلم، ثابرنا على المشاركة في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، على الرغم من العديد من الصعوبات. ومع ذلك، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء سلامة قواتنا التي تخدم تحت علم الأمم المتحدة وإزاء أمنها ورفاهها. وإذا اندلع القتال - لا قدر الله - على نطاق واسع في الصومال وأدى الى وقوع العديد من الاصابات في الكتيبة الباكستانية، حينئذ ستكون حكومتي مضطرة الى إعادة النظر في الحالة على نحو جاد.

وفي حين أننا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في الصومال واستمرار القتال بين الفصائل وتزايد حوادث اللصوصية، لا يسعنا في الوقت ذاته تجاهل العناصر الايجابية التي تحققت على مدى الأشهر القليلة الماضية. وفي مقدمة هذه العناصر الالتزام المعلن من جانب الأطراف الصومالية بمواصلة السير على طريق المصالحة الوطنية. والتقدم المحرز في تنفيذ برنامجي القضاء والشرطة، على الرغم من أنه متخلف قليلا عن موعده المحدد، يمكن أن يوصف بأنه تقدم كاف. فالحالة الانسانية عموما قد سجلت تحسنا كبيرا على مدى السنة الماضية أو نحو ذلك. وبرنامج نزع الألغام يمضي أيضا بطريقة مرضية.

أود أن أسجل ارتياح وفد بلدي للأمين العام على تقريره الأخير عن الصومال، والذي نجده مفيدا للغاية وذا صياغة جيدة ومقنعة. ولقد كان وفد بلدي راغبا في قبول توصيته بتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة ستة أشهر. ومع ذلك، شعرنا بأن قضية تخفيض مدة التمديد الى أربعة أشهر كانت مقنعة على نحو مماثل. وينبغي ألا ينظر الى ذلك على أنه تراجع في التزام المجتمع الدولي بشعب الصومال، بل أنه يمثل الرغبة في اقناع الأطراف الصومالية بالإسراع في مساعيها الرامية الى تحقيق هدف المصالحة الوطنية. ووفد بلدي على اقتناع بأن من شأن التقدم الكافي خلال هذه المدة أن يفضي الى تجديد آخر لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. لذلك سيؤيد وفد بلدي مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن اتقدم من خلالكم، سيدي الرئيس، الى السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة بأصدق آيات الشكر من وفد بلدي على تقريره الشامل عن الصومال، والذي يتجاوب دون شك مع الكثير من شواغلنا حيال الحالة في الصومال. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالممثل الخاص للأمين العام على جهوده النشطة في هذا المجال.

يرحب وفد بلدي بنجاح الأمم المتحدة في جهودها الرامية الى عقد اجتماع بين القادة الصوماليين في نيروبي، عاصمة كينيا، الأمر الذي أسهم في تحسين الحوار وتضييق شقة الخلافات بين الفصائل الصومالية المتصارعة مما أدى الى التوقيع على اعلان نيروبي بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤. ولا شك في أن هذا التطور يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، وينبغي توجيه جميع الجهود صوب تحقيق أفضل النتائج للجميع.

ويؤكد وفد بلدي من جديد موقفه السابق، اعتقادا منه بأن على الشعب الصومالي نفسه أن يضطلع بالدور الأكبر في حل الأزمة الصومالية، وهو يؤكد من جديد أيضا الدور البارز للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مساعدته على التغلب على أزمتهم.

إننا، مرة أخرى، نحث القادة الصوماليين على تحمل مسؤولياتهم عن إنهاء خلافاتهم لصالح التوصل الى تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق التنفيذ السلمي والفعال للاتفاقات التي توصلوا اليها في هذا الشأن.

ومن الواضح أن مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده، يعبر عن قلق المجلس إزاء هذه المسألة، وأن المرحلة القادمة مرحلة هامة بالنسبة للشعب الصومالي، مؤكدا أن دعم الأمم المتحدة أصبح يتوقف على إرادة القيادات الصومالية، وأصبح مشروطا باظهار الصوماليين لرغبتهم وعزمهم عمليا على إنهاء معاناتهم.

وإننا نرى أن هذه هي الرسالة التي يتوجب علي مجلس الأمن توجيهها إلى القيادات الصومالية، وذلك بهدف إيجاد أرضية صلبة في سبيل تحقيق الأهداف الايجابية المنشودة على أرض الواقع، ونتمنى أن تلقى تلك الرسالة صداها لدى القيادات الصومالية.

وسيؤيد وفدي مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قرأ وفدي باهتمام كبير التقرير اللاحق (S/1994/614) المقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في الصومال، المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤. ويبدو أنه يعبر عن شعور المجتمع الدولي: ألا وهو الشعور بالترقب والتقدير بل وكذلك الشعور بالأمل.

وعلى نحو يكاد يكون غير متوقع، التقت الفصائل في نيروبي منذ زهاء شهرين وصاغت من الناحية الفعلية اتفاقا يضع تصورا لحكومة وطنية بكل هياكلها ومواقفها الطبيعية. بيد أن الأمر المشجع جدا كان التقاء

هـذه الأطراف الرئيسيـة للتوقيع على إعلان نيروبي ولعل هذا كان أول مفاوضات مباشرة تجري منذ وقت طويل.

وللأسف، يبدو أن العملية قد أفسدتها التسويفات والتعطيلات. والواقع أن الاجتماع التحضيري المبدئي لم يعقد حتى الآن، ولم يحدد موعد مؤكد لمؤتمر المصالحة الوطنية الرئيسي.

إن اشارات الأمين العام المتكررة إلى الحالة الأمنية المتدهورة وزيادة الحوادث وعمليات قطع الطرق وعودة ظهور المركبات القتالية المعروفة باسم "تكنيكالز"، والأسوأ من ذلك ارتفاع مستوى إعادة التسليح في كل الفصائل لا تبشر بالخير. ومرة أخرى لم يتم الوفاء حتى الآن بالتعهدات بوقف اطلاق النار، وهناك قلق حقيقي حيال ما قد يتبدى في الأشهر القادمة. لكن على الرغم من الجوانب السلبية، لا تزال تبذل جهود من أجل التوصل إلى اتفاق، ومن أجل الإعداد لعقد المؤتمرات والاجتماعات اللازمة. ومما يبعث على الاستغراب بل وربما مما يعد إشارة على الجدية أن جميع الفصائل قد طالبت باستمرار وجود الأمم المتحدة.

وبطبيعة الحال وفي الوقت الذي تستمر فيه هذه المحاولات الرامية إلى عقد اجتماعات، هناك أنشطة أخرى جارية. وبالانسحاب النهائي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، سيتعين على الصوماليين تحمل المسؤولية الكاملة عن أمنهم ونظامهم للعدالة. ويسر وفدي أن يلاحظ الاهتمام المكرس لتعيين وتدريب شرطة صومالية وقضاة صوماليين وإصلاح المؤسسات الجنائية. وإذا كان هناك أي سبيل ممكن للتعجيل بهذه العملية الحساسة، فإننـا نحث الأمين العام على استطلاعـه، كما نحـث الدول الأعضـاء على توخي السخاء في تبرعاتهم النقدية والعينية.

وتظل الحالة الانسانية الراهنة، كما هو الحال دائما، مدعاة للقلق. إن تدهور الحالة الأمنية يزيد من خطورة عملية تسليم المعونة وعدم إمكانية التنبؤ بها، ويقلل من فعاليتها. بيد أننا نهنئ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وسائر الوكالات على الطريقة التي يعكفـون بها على التخطيـط للطوارئ وعلـى آلياتهم للاستجابـة المنسقة. وفضلا عن ذلك تمضي على عجل جهود هيئة التنسيق للمساعدة في الصومال، الرامية إلى إعادة توطين الأشخاص المشردين وإزالة الألغام والتخطيط للاصلاح والتعمير. وفي كل مسعى من هذه المساعي فإن المسألة الأساسية هي مسألة الأمن.

ومن الواضح أننا في مرحلة نجد فيها أن الخطوات اللاحقة ينبغي أن تأتي من شعب الصومال ذاته. وينبغي أن يتم بأسرع ما يمكن تحديد مواعيد مؤكدة للاجتماعات التحضيرية اللازمة حتى يتسنى بعد ذلك عقد مؤتمر المصالحة الوطنية. إن الحالة في الميدان، كما يقول الأمين العام، تبعث على القلق المتزايد، وإذا لم يواجهها الصوماليون بشكل عاجل عن طريق اتفاق لوقف اطلاق النار ونزع السلاح، يمكن أن تخرج بسرعة عن سيطرة الجميع.

ونحن نتفق اتفاقا تاما مع المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام من أن وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يعتبر عاملا يبعث على الاستقرار حال دون وقوع فوضى تامة. ومن هذا المنظور، فإن انسحاب الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحاسمة يمكن أن يكون بمثابة إشارة على التخلي وهو أمر غير مقبول على الاطلاق بالنسبة لوفدي. وبظهور مؤشرات إيجابية تمحي السلبيات، ومع نمو قوة الشرطة، فإن ما يحتاجه الصومال هو الوقت. بيد أن هذا الوقت ينبغي أن يستغل استغلالا حكيما وسريعا. والمسؤولية عن هذا تقع بشكل كامل على اكتاف الصوماليين الذين ينبغي أن يظهروا

"ما يدل على السير بشكل جاد ومثمر في عملية المصالحة" (S/1994/614، الفقرة ٧٦).

لذلك فإن وفدي سيؤيد مشروع القرار المطروح علينا بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، مع توقع الانتهاء من مهمتها في آذار/مارس ١٩٩٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أطرح مشروع القرار (S/1994/638) للتصويت.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ٩٢٣ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨٩٧ (١٩٩٤)، أحرزت عملية السلم الصومالية بعض التقدم، ولكن في الوقت ذاته زادت عناصر عدم الاستقرار، الأمر الذي أدى إلى نظام اجتماعي فوضوي يفتقر إلى الأمن. وهذا أمر لا يمكن إلا أن يكون مدعاة لقلقنا البالغ.

إن الهدف الرئيسي للقرارات المتعددة التي اتخذها المجلس بشأن مسألة الصومال هو تعزيز عملية السلم التي بدأت باتفاقات أديس أبابا، وتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية واستعادة السلم والاستقرار في الصومال حتى يتسنى لشعبه أن يبدأ على طريق إعادة بناء وطنه وإنعاش اقتصاده الوطني. وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ما فتئت تلعب دورا هاما في تأمين المساعدة الانسانية وتعزيز المفاوضات بين شتى الأطراف وتعزيز المصالحة الوطنية في الصومال. لذلك فإن الوفد الصيني يؤيد توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقد صوت مؤيدا للقرار الذي اتخذناه الآن.

والمجتمع الدولي ينبغي أن يواصل بذل كل جهد ممكن لمساعدة الشعب الصومالي في التماس حل سليم يكون مقبولا للجميع، عن طريق الحوار والتفاوض وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وهذا هو الأساس من أجل إنهاء الحرب الأهلية واستعادة السلم في الصومال. وفي هذا الصدد، فإن منظمة الوحدة الافريقية والدول الافريقية يمكنها، بل يتوجب عليها، الاستمرار في الاضطلاع بدورها الهام.

إن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مكلفة بمهمة دعم الشعب الصومالي في جهوده لتحقيق المصالحة الوطنية. في نفس الوقت فإن ولايتها الانسانية ما زالت على ما هي عليه، وينبغي التقيد بمبدأ استخدام التدابير غير القسرية في القيام بتلك الولاية. ونعتقد أن الحل النهائي للمسألة الصومالية يعتمد على الشعب الصومالي ذاته. وما دامت جميع الأطراف الصومالية تتوخى موقفا توفيقيا مرنا، فسيكون من الممكن إيجاد حل نهائي سليم للمسألة الصومالية عن طريق التفاوض السلمي.

السيد لدسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): شارك وفدي في اتخاذ هذا القرار بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لمدة أربعة أشهر أخرى، حتى نهاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ويرى وفدي أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل مهمتها في تعزيز عودة ذلك البلد إلى الاستقرار والسلم.

ويلحظ بلدي أنه تم إحراز التقدم في هذا الاتجاه. وهكذا فإن وجود الأمم المتحدة مكن جزءا كبيرا من البلد من العودة الى الحياة الطبيعية. لقد استدعيت الأمم المتحدة الى الصومال بغية إنهاء المجاعة هناك. ومن هذا المنطلق، يمكننا القول إن الهدف قد تحقق، وعلاوة على ذلك، فقد جعلت الخوذات الزرقاء من الممكن إعادة إنشاء جزء من ادارة البلد. وهنا أيضا تم تحقيق تقدم ملحوظ، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ البرامج المتصلة بالقضاء والشرطة؛ وهذه البرامج لا ينبغي مواصلتها فحسب بل وتصعيدها أيضا.

بيد أن العمل من أجل إعادة التعمير والمصالحة على الصعيد الوطني لا يمكن أن ينجح بدون المشاركة النشطة للصوماليين أنفسهم. وأولا وقبل كل شيء، يجب على الفصائل أن تواصل مفاوضاتها صوب الإنشاء العاجل لحكومة في الصومال يقبل بها الجميع. وقد أحطنا علما بعقد مؤتمر تحضيري لتشكيل هذه الحكومة. وتذكر فرنسا بأن نجاح أي إيقاف مقبل بين الفصائل الصومالية بشأن هذه المسألة يتوقف على مواصلتنا للجهود التي اضطلعنا بها لاستعادة السلم في ذلك البلد.

ولكننا نلحظ مع الأسف أن الظروف الأمنية ما زالت تتردى. ونشجب بصفة خاصة العقبات الموضوعة في سبيل حرية حركة أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بالنظر الى أن المهمة المخصصة لهم ترمي أولا الى حماية إيصال المساعدة الانسانية الى السكان المدنيين.

إن الذين عاشوا فترات طويلة على نهب البلد، قبل وصول الخوذات الزرقاء، يجب ألا يسمح لهم

باستعادة حرية الحركة. ولهذا فإننا ندعو الفصائل الى مطالبة جماعاتهم بإبداء أكبر قدر ممكن من ضبط النفس حتى لا يضروا بالجهود الجارية ولا يرغموا من هم على استعداد لمساعدة الشعب الصومالي على إنهاء مهماتهم التي يجب القيام بها.

وفي هذا الصدد يهنئ بلدي الخوذات الزرقاء وجميع الرجال والنساء الذين قدموا المساعدة الانسانية والرعاية الطبية على شجاعتهم في مواصلة جهودهم في الصومال، حيث أصبحت ظروف الخدمة بالغة الخطورة، كما يتضح من مقتل خمسة من الجنود النيباليين مؤخرا.

وفرنسا بدورها ستبذل ما في وسعها للاستمرار في دعم مهمة الأمم المتحدة بحيث يمكن، بحلول آذار/مارس ١٩٩٥، كما يذكر بذلك من جديد القرار الذي اعتمدناه للتو، التحقيق التام للهدف الذي حددناه عندما وضعنا مسألة الصومال على جدول أعمال المجلس في عام ١٩٩٢، وأن تصبح المصالحة بين جميع الصوماليين واقعا ملموسا.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مناقشتنا الأخيرة بشأن عملية الأمم المتحدة في الصومال في شباط/فبراير، انعقدت بعد استعراض شامل للعملية بأسرها. وهذا الاستعراض أسفر عن ولاية منقحة وأكثر واقعية ولم تترك أي شك في ضرورة التعاون النشط من جانب الشعب الصومالي لو أريد للعملية أن تحقق هدفها. وخلال فترة الأشهر الستة للولاية الحالية شهدنا بعض التقدم. وإعلان نيروبي الصادر في ٢٤ آذار/مارس، الذي التزمت به جميع الأطراف بالمصالحة الوطنية، كان خطوة الى الأمام ومثالا على ما يمكن أن تحققه الأطراف الصومالية من خلال تعاونها مع بعضها البعض ومع عملية الأمم المتحدة في الصومال على حد سواء.

غير أن التقدم منذئذ كان بطيئا الى حد بالغ. وفي حين أننا نرحب بالمؤتمر الاقليمي الذي انعقد في "جوبا الدنيا" في الاسبوع الماضي، إلا أننا نأسف أشد الأسف لأن الاجتماع التمهيدي لمؤتمر المصالحة الوطنية الذي اتفقت جميع الأطراف على أن يعقد في ١٥ نيسان/أبريل قد تأجل مرة أخرى.

ومما يبعث على قدر أكبر من القلق هو أنه في حين أن العملية السياسية قد توقفت فإن الحالة الأمنية آخذة في التدهور. ولا يكفي أن الأطراف المعنية قد أخفقت في احترام التزاماتها بنزع السلاح الطوعي، بل أن بعض الفصائل بدأت في إعادة تسليح أنفسها والوحدات القتالية «technicals» بدئ في إعادة تشكيلها. وعمليات النهب ما زالت تتزايد ومرة أخرى نواجه أخبار الهجمات على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وآخرها كان الوفاة المأساوية قبل اسبوعين لخمسة جنود نيباليين تابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

والمجتمع الدولي، بما فيه حكومتي، أسهم إسهاما ضخما في الجهد الرامي الى إعادة بناء الصومال، سواء من خلال عملية الأمم المتحدة في الصومال أو من خلال توفير المساعدة الانسانية ومساعدة إعادة البناء. وباعتماد هذا القرار وتمديد ولاية العملية لفترة أربعة أشهر أخرى، نبدي استعدادنا لمواصلة هذا الالتزام. ولكن، كما يوضح هذا القرار، تقع المسؤولية النهائية عن تحقيق الوفاق الوطني وإعادة بناء الصومال على عاتق الشعب الصومالي.

وبالطبع سيبذل المجتمع الدولي كل ما يمكن لمساعدة هذه العملية، ولكن لا يمكن أن ينتظر منه أن يبقي على التزامه الى ما لا نهاية دون وجود التزام مماثل من جانب الأطراف الصومالية.

وتعتقد حكومتي أن القرار الذي اعتمد للتو يقدم للأطراف الصومالية فرصة أخرى للعمل، بمساعدة عملية الأمم المتحدة في الصومال، صوب إبرام اتفاق دائم بشأن المصالحة الوطنية والاستفادة مما تم تحقيقه. ونحثهم على اغتنام هذه الفرصة على أفضل وجه.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أيدت نيوزيلندا اعتماد هذا القرار نظرا للأهمية التي نعلقها على مشاركة الأمم المتحدة في الصومال وعلى الوفاء بالتعهد الذي تضمنه القرار ٨١٤ (١٩٩٣)، الذي يقضي بالإنشاء الأصلي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ذلك التعهد قضي بأن تبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لمساعدة الشعب

الصومالي من خلال توفير المساعدة الانسانية الغوثية الى المحتاجين اليها، ومن خلال مساعدة الأطراف الصومالية في عملية المصالحة الوطنية ومحاولة كفالة صيانة حالة أمنية مستقرة في البلاد.

ولقد اقتضت الأحداث التي تلت ذلك أن يقوم مجلس الأمن باستعراض جوهري لدور عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في بداية هذا العام. وقد أدى ذلك الاستعراض الى اعتماد القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) الذي أعاد المجلس فيه تحديد ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، ولا سيما فيما يتصل بالمهام وبأساليب العمل الموكولة اليها في مجال الأمن. وجانب هام من ذلك القرار يتمثل في إعادة التأكيد في ديباجته على الهدف المتمثل في أن تنهي العملية مهمتها في عام ١٩٩٥.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لوفدي كون القرار الذي اعتمدناه للتو يكرر ذلك التأكيد.

يوضح تقرير الأمين العام أنه، على الرغم من اندلاع القتال المحلي وزيادة أعمال النهب، فإن الحالة في الصومال منذ اعتماد القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) كانت مستقرة بشكل ملفت للنظر، رغم التوقعات الكثيرة في وسائط الإعلام بحدوث انهيار في الحالة الأمنية حال انسحاب أغلبية القوات الغربية بحلول ٣١ آذار/مارس.

لقد كانت التطورات على الجبهة السياسية، من وجهة نظر تحليلية معينة، أقل مدعاة للرضى. فقد حدثت تأخيرات متكررة في عقد الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية. والإرجاء الثاني لعقد المؤتمر المعني بالمصالحة الوطنية في حد ذاته كان، على أقل تقدير، دليلا محبطا على التعقيد والريبة اللذين تتسم بهما الساحة السياسية في الصومال.

ولكن من الممكن تحليل الحالة بطريقة مختلفة تماما. إن وفدي يعتبر أن من الخطأ التام وصف ما جرى في الصومال على مدى الأشهر الأربعة الماضية وصفا سلبيا. فهناك عدد من أوجه النجاح الملحوظة في مواجهة النكسات والأسباب التي تفسر المعدل البطئ للسير على الجبهة السياسية، إن لم تكن تبررها.

وعلى الجبهة الانسانية، يجب علينا أن نواصل تهنئة عملية الأمم المتحدة في الصومال والوكالات الدولية المسؤولة عن كفالة إيصال المساعدة الغوثية الى الصوماليين المعرضين للخطر، وعلى مساعدتها المستمرة للاجئين والأشخاص المشردين في الداخل، وعلى جهودها لإعادة إنشاء برامج الزراعة الصومالية. ونهنئها بشكل خاص على استجابتها الفعالة للتحدي الرئيسي الذي تمثل في ظهور حالة طوارئ الكوليرا في شباط/فبراير.

وعلى جبهة الأمن الداخلي، تم إحراز بعض التقدم في برنامج الشرطة والقضاء الصومالي، ولا سيما في تدريب قوة الشرطة الصومالية وإعادة إنشائها.

ويمكن أن نجد في تحليلنا مبعثا لارتياح كبير بسبب التطورات على الجبهة السياسية. ويستحق الممثل الخاص المؤقت التهنئة على نجاحه في إقناع جميع الأطراف الصومالية بالتوقيع على إعلان نيروبي الصادر في ٢٤ آذار/مارس. وتوفر هذه الوثيقة ما كانت تعوزه العملية السياسية الصومالية خلال العام الماضي - أي إعلانا متفقا عليه بشأن المبادئ والأهداف السياسية.

وبالطبع، مما يبعث على خيبة الأمل أن الأطراف الصومالية لم تنفذ إعلان نيروبي بالسرعة التي كنا نتمناها جميعا. ولكن بالتأكيد لا يمكن القول بأن هذه التأخيرات كانت مفاجأة. وعندما ينظر المرء الى الخلفية التي عملوا في ظلها - الانقسامات والقتال فيما بين العشائر ورحيل عدد من المساهمين الكبار في عملية الأمم المتحدة في الصومال في شهر آذار/مارس - فإن تحقيق أي قدر من التقدم يستحق الاحتفال به. وعلاوة على ذلك، ظهرت في الأسبوع الماضي بوادر جديدة مشجعة على الجبهة السياسية، أبرزها عقد المؤتمر الإقليمي لجوبا السفلى، الذي ستكون له أهمية كبيرة في إزالة التوتر من كيسمايو، ومؤخرا كان هناك اتفاق للمضي قدما في المرحلة التالية من عملية المصالحة الوطنية بعقد اجتماع في الأسبوع القادم في نيروبي.

وبناء على هذه الصورة كان وفد بلادي على اقتناع قوي بأن مجلس الأمن ليس لديه الأساس لرفض توصية الأمين العام بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة ستة أشهر أخرى. ونحن نعتقد أن ما تحتاج اليه الصومال وعملية الأمم المتحدة في الصومال أكثر من أي شيئ آخر في هذه المرحلة هو فترة من الاستقرار التي يمكن خلالها توطيد المكاسب التي تم تحقيقها ومعالجة المشاكل التي لا تزال قائمة بلا شك.

وفي رأينا هناك من الأسباب القوية في سياق الإدارة المسؤولة لعمليات حفظ السلم - أسباب مالية وأسباب تتصل بالتخطيط السليم - ما يدعو مجلس الأمن الى إخضاع شروط ولاية صيانة السلم لأطر زمنية مصطنعة موضوعة لاعتبارات سياسية. وقد عارضت نيوزيلندا باستمرار هذه الممارسات في جميع الحالات الأخرى.

وفي حالة الصومال بالذات، لا نعتقد أن من المناسب أو المجدي في هذه المرحلة أن نفرض على عملية الأمم المتحدة في الصومال أو على الأطراف الصومالية معايير مصطنعة أو أطرا زمنية لا معنى لها في ظل ظروف الصومال وتقاليدها. هذا لا يعني إعطاء الأطراف الصومالية الحرية المطلقة في تأخير عملية المصالحة الوطنية الى ما لا نهاية. إنه يعني أننا يجب أن نكون حذرين في محاولة استخدام مناورات، مثل تقصير فترات الولاية بشكل مصطنع، لممارسة الضغط على إناس يشير سلوكهم في الماضي الى أن صقل صيغ قرارات مجلس الأمن ليس له قيمة تذكر في إقناعهم على التعاون مع الأمم المتحدة.

في الحقيقة، هناك في الصومال من يرحبون بفرصة التعجيل بخروج الأمم المتحدة. ولو تم هذا نتيجة للإجراء الذي اتخذه المجلس اليوم، فسنكون قد ألحقنا ضررا جسيما بالشعب الصومالي وبالمهمة الإنسانية التي دفعت المجتمع الدولي في البداية الى العناية بالصومال.

إن وفد بلادي يعتقد أن مجلس الأمن سيكون على قدر أكبر من الفعالية إذا ركز اهتمامه على المسائل التي ستواجهنا من الناحية الفعلية في المستقبل القريب. فنحن ملتزمون بالحفاظ على العملية الحالية حتى آذار/مارس ١٩٩٥، لكن أي نوع لوجود الأمم المتحدة ينبغي توخيه بالنسبة للصومال بعد آذار/مارس ١٩٩٥، وكيف يمكن تنفيذ عملية الأمم المتحدة في الصومال وكيف يمكن تشكيلها لضمان أن يكون الانتقال الى المرحلة القادمة سلسا ومفيدا للشعب الصومالي قدر المستطاع؟ نريد أن تكون هذه الاعتبارات في مقدمة اهتمام المجلس في الأشهر القادمة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في استعراضنا لأنشطة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بمقتضى قرار مجلس الأمن ٨٩٧ (١٩٩٤)، تتاح لنا فرصة مناقشة معايير تقييم مشاركة الأمم المتحدة ومسار العمل المستقبلي في الحالات المعقدة مثل الحالة السائدة في الصومال. ونستفيد في هذا الجهد من المعايير المحددة في البيان الرئاسي الصادر في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤، الذي حدد فيه المجلس، على أساس غير إلزامي، شروط استعراض ولايات عمليات حفظ السلم. وبالنسبة لوفد بلادي، ينبغي احترام هذه الشروط بشكل مستمر، دون تمييز وبمرونة كافية للسماح بأن تعالج في إطارها الحالات غير المتوقعة. ومراعاة لذلك، وعلى اعتبار أننا أوفينا بالشرط الذي ذكرته، صوت وفد البرازيل لصالح القرار ٩٢٣ (١٩٩٤).

إن اتخاذ القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) في وقت مبكر من هذا العام كان نقطة تحول في ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال. وبغية التعامل مع بيئة معقدة للغاية وخطيرة، قرر مجلس الأمن التركيز على مساعدة العملية السياسية في الصومال. وبذلك، اعترف المجلس بأن الأطراف الصومالية وقادتها يتحملون المسؤولية النهائية عن إنشاء المؤسسات السياسية الوطنية الناجعة وإعادة بناء بلادهم.

إن التقرير الشامل المقدم من الأمين العام، والذي نشكره عليه، يزود مجلس الأمن بمعلومات عن التطورات السياسية الصومالية منذ اعتماد القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) وعن تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ونحن نرحب بحقيقة أن الفترة الانتقالية التي أعقبت سحب عدد كبير من القوات وإعادة توجيه ولاية عملية حفظ السلم لم تتدهور الى عنف عام. فقد نجم الانتقال السلس نوعا ما عن العمل الدؤوب الذي قام به الممثل الخاص المؤقت للأمين العام، السفير كوياته، الذي يستحق منا الثناء. ومع مرور الوقت تأكدت صحة موقف تلك الوفود في المجلس، مثل وفد بلادي، التي أكدت دوما على أنه ينبغي لهذا المحفل أن يعمل، الى أقصى الحدود، على تجنب تطبيق السلطات الاستثنائية للإنفاذ المخولة اليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أحسسنا بالتشجيع نتيجة للإعلان الصادر عن قادة المنظمات الصومالية، الموقع في نيروبي بتاريخ ٢٤ آذار/مارس الماضي. ومن بين المسائل الهامة

المختلفة الواردة فيه اتفاق الأطراف على أنه كيما يتسنى إعادة السيادة للدولة الصومالية ينبغي عقد مؤتمر مصالحة وطنية لانتخاب رئيس للجمهورية ونائب للرئيس وتعيين رئيس للوزراء.

ويشير الإعلان الصومالي الى حل صومالي للمشكلة الصومالية. وستقوم عملية الأمم المتحدة في الصومال، كما أشار الأمين العام عن حق، بدور الميسر في هذه العملية. ونحن نوافق على تقييم الأمين العام بأن الحالة في الصومال، وإن كانت صعبة، فإنها لا تخلو من الأمل. ونحن نرى خطوة إيجابية نحو الأمام في الالتزام الذي أجمعت عليه الأطراف الصومالية بمتابعة السير على درب المصالحة وقرارها المتعلق بوقف إطلاق النار وتحقيق نزع السلاح طوعا. وإن مناشدة جميع القادة الصوماليين الأمم المتحدة بأن تواصل دعم جهودهم في سبيل المصالحة والإنعاش يمثل تغييرا جذريا في موقفهم تجاه عملية الأمم المتحدة في الصومال. وهذا يؤكد على أنهم بدأوا يستجيبون لنداءات المجتمع الدولي، واضعين بذلك عملية الأمم المتحدة في ذلك البلد في إطار جديد تماما للحوار والتعاون. وإن الزخم الذي تم إحرازه ينبغي مواصلته. ومن الضروري الاستفادة من هذه التطورات في البيئة السياسية في الصومال بغية التوصل الى تسوية عاجلة لهذا الصراع المعقد.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، يبقى الكثير الذي ينبغي القيام به في المجال الأمني، ونحن نديـن بشدة استمرار الهجمات على موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية. وفي الميدان السياسي، وعلى الرغم من اعتماد الإعلان من جانب قادة المنظمات السياسية الصومالية، فإن عملية المصالحة الوطنية لا تزال تتعرض لتأخيرات لا مسوغ لها. ونشعر بالانزعاج بوجه خاص للمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بما مفاده أن الحالة لا تزال متوترة وأن الفصائل تعيد تسليح أنفسها.

إن الوفد البرازيلي يأمل في أن تظل الحالة السياسية والأمنية في الصومال، لدى قيام المجلس باستعراضه المقبل لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، مستمرة بالتحسن لكي تكون الصومال، في الموعد المتوخى لانتهاء مهمة العملية، في وضع يسمح لها بتولي مهام بناء البلاد.

في الختام، يود وفد بلادي أن يشيد بالذين يعرضون أرواحهم للخطر في الصومال من أجل قضية السلم، وأن يشكر البلدان المساهمة بقوات على التزامها المستمر بهذه العملية الهامة لحفظ السلم التابعة للأمم المتحدة.

السيد نيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي اعتمدناه اليوم يأتي في مرحلة وصفها الأمين العام وبحق بأنها «مرحلة حاسمة» (S/1994/614، الفقرة ٧٠). هذا القرار يؤكد على أن صبر المجتمع الدولي حيال وتيرة التقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية أخذ ينفد، وأفضل دليل على انعدام التقدم فشل الأطراف في عقد الاجتماع يوم أمس حسبما كان مقررا بعد ثلاثة تأجيلات سابقة. وبالتالي فالتعديل في مدة تجديد الولاية لمدة أربعة أشهر والنص على إجراء استعراض للتقدم ليسا ممارسة لا معنى لها. ونعتقد أن الأطراف الصومالية تولي اهتماما دقيقا لما تفعله هذه الهيئة. هذا الوقت ليس وقت مزاولة الأعمال كالمعتاد بصورة روتينية.

فالقرار يُعد بلاغا لأولئك المسؤولين بالدرجة الأولى عن عرقلة السير إلى الأمام بأن: الوقت قد حان فعلا للصوماليين كي يقوموا بالعمل المتمثل بالتحرك صوب المصالحة السياسية. وتأييدنا لهذا التدبير يقوم على هذا الفهم لمعناه.

إن استعادة الحياة الطبيعية في الصومال هي في المقام الأول مهمة تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم. فالأطراف الخارجية، بما فيها الولايات المتحدة، لا تزال على استعداد لمساعدة الصومال، ولكن الأمر يعود إلى الصوماليين لاتخاذ القرارات الصعبة الضرورية لتحقيق الوفاق السياسي. وفي تأييد هذا القرار، تعتقد الولايات المتحدة أن زعماء الفصائل الصومالية يجب أن يفهموا أنهم يمسكون بمفتاح تقدم بلدهم في المستقبل. وإننا نحثهم على القيام بذلك من خلال تنفيذ الاتفاق فيما بينهم ـ أي إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس.

وكما أوضح الأمين العام في تقريره الأخير عن الصومال، فإن هذه الفرصة هي الفرصة الأخيرة. والتأخير المستمر في عملية الوفاق أو اندلاع العنف المتجدد سيدفع بالمجتمع الدولي إلى استخلاص الاستنتاجات المناسبة. وأشار الأمين العام في تقريره،

أنه في ظل هذه الظروف، فإنه لن يتردد في أن يوصي بإنهاء هذه البعثة.

إننا نؤيد بقوة الرسالة الشديدة اللهجة التي حاول الأمين العام إيصالها إلى الفصائل الصومالية. لقد أنفق المجتمع الدولي موارد ضخمة وضحى بأرواح كثيرة لمساعدة الصومال. وفي غياب مؤشرات واضحة بخلاف ذلك، فإن المجتمع الدولي ليس على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة لشعب لا يرغب في مساعدة نفسه.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي باستمرار استعادة السلم في الصومال على نحو سريع وعودة شعبه إلى حياته الطبيعية. وإننا نؤيد جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية لسكان هذا البلد.

ولسوء الطالع إن عملية المصالحة الوطنية في الصومال تشهد توقفا خطيرا. فلا يزال هناك غموض يكتنف مسألة الجدول الزمني لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ولم يتم أيضا الوفاء بالاتفاقات والواجبات الأساسية الأخرى؛ وهذه كلها كان قد وضعها زعماء الفصائل الصومالية في إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس.

وإننا نشعر بعميق القلق إزاء النقص في تحقيق التقدم في مجال تنفيذ مفهوم نزع السلاح الطوعي. وإننا قلقون إزاء إعادة تسليح الفصائل الصومالية واستخدام بعضها القوة العسكرية لتعزيز مواقعها التفاوضية.

ونتيجة لهذه الأعمال، فإن الحالة الأمنية - لا سيما وأنها، من جملة أمور، تؤثر على الأفراد العاملين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والمنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى - آخذة في التدهور. وهذا يعيق جهود تقديم المساعدة الإنسانية ويعقد عملية المصالحات السياسية. ويقوض كذلك ثقة المجتمع الدولي بصدق الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف الصومالية في نيروبي.

إن الوفد الروسي صوت مؤيدا القرار الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم، إيمانا منه بأنه ينقل إلى الأطراف الصومالية إشارة خطيرة تتعلق بضرورة مضاعفة الجهود للتسريع بعملية المصالحة الوطنية وتهيئة الظروف لإقامة السلم التي لا بد منها لتحقيق الانتقال إلى مرحلة الانتعاش السياسي والاجتماعي في الصومال.

وإننا على اقتناع بأن مفتاح التسوية السريعة للأزمة المتطاولة في الصومال هو أولا وقبل أي شيء في أيدي الصوماليين أنفسهم الذين، كما يؤكد القرار، يتحملون مسؤولية كبرى عن إنشاء مؤسسات سياسية نافعة وعن استعادة بلدهم. إن الأطراف الصومالية تحديدا هي التي يجب عليها أن تدلل على الإرادة السياسية المطلوبة والمرونة والاستعداد لإيجاد حل توافقي وهي التي يجب عليها كذلك أن تتعاون على نحو بناء مع المجتمع الدولي، الذي يحاول مخلصا أن يقدم لهم كل مساعدة ممكنة.

وفي الوقت نفسه يجب على الأطراف الصومالية أن تدرك بوضوح بأن المجتمع الدولي ومجلس الأمن يتابعان بعناية الحالة في الصومال وسوف يتصرفان على نحو مناسب حيال التطورات التي تطرأ عليها.

وفي هذا الإطار نرى أن من الأهمية بمكان أن يتضمن القرار تأكيدا على حقيقة أن عملية الأمم المتحدة في الصومال سوف تنهي مهمتها بحلول شهر آذار/مارس ١٩٩٥ وأن مجلس الأمن سوف يدرس بإمعان الحالة في الصومال في شهر تموز/يوليه من هذا العام.

وروسيا، من جانبها، تنوي أن تواصل تقديم المساعدة السياسية اللازمة لعملية استعادة السلم والوئام على التراب الصومالي وإحياء مؤسسات الدولة الصومالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لنيجيريا.

يأسف وفد بلادي لأنه لم يجد أساسا متينا يبعث على التفاؤل في تقرير الأمين العام اللاحق عن عملية الأمم المتحدة في الصومال الذي قُدم عملا بالفقرة ١٤ من القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/614)، والذي يشكل أساس القرار الذي اعتمدناه لتونا.

فعلى الجبهة السياسية يبدو أن الأطراف والفصائل في الصومال ما زالت متفرقة كالعهد بها في أعقاب اندلاع القتال فيما بين العشائر في بداية نيسان/أبريل وما أعقب ذلك من رفض مجموعة الـ ١٢ الاشتراك

في اجتماع المصالحة الوطنية الذي كان مقترحا عقده في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤ والذي أجل مرة أخرى حتى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤. لقد أصبح واضحا إذ نتكلم الآن أن الاجتماع الذي أجل مرتين لم يتحقق، مما أتاح سببا إضافيا للشعور بالاحباط وعدم توافر الجدية لدى الأطراف المتحاربة في الصومال.

كما أن الحالة الأمنية تدهورت على نحو هائل منذ التعديل الأخير الذي جرى على ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال. وازدادت الظروف الأمنية سوءا من جراء حقيقة أن التوقعات السائدة الآن بين الأطراف والفصائل في الصومال هي أنه لن يمر طويل وقت قبل أن تنسحب بعثة الأمم المتحدة بكاملها من البلاد. وفي مناخ عدم اليقين الزائد، فإن المنظمات غير الحكومية في العديد من المواقع في الصومال تتعرض لأخطار متزايدة. وكما قال الأمين العام نفسه:

«فلا يمكن التنبؤ بمستوى عدم الأمن نظرا لأن الاضطرابات تحدث والقتال ينشب بين العشائر دون سابق إنذار» (S/1994/614، الفقرة ٢١)

وفيما يتعلق بنزع السلاح وتسريح القوات لم تكن الحالة مشجعة أيضا. فعلى الرغم من أن أطراف الصراع التزمت طوعا بنزع السلاح وتسريح القوات، وفقا لإعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، فإنها لم تف بذلك. إن نزع السلاح وتسريح القوات الطوعيين لا يمكن، بطبيعة الحال، أن يتحققا إلا عندما تكون الأطراف مستعدة لتسوية خلافاتها سلميا. وفي الصومال، يبدو أن هذا الاستعداد غير موجود. بل على العكس فإن الدلائل التي توفرت في الأسابيع القليلة الماضية تشير إلى أن الأحزاب الرئيسية تقوم في واقع الأمر بسد النقص في مخزونات أسلحتها وإعادة بناء مواقعها الدفاعية بهدف واحد فقط وهو هدف مروع.

وعلى الصعيد الإنساني أيضا، تدهورت الحالة بسرعة. وهذا يرتبط بطبيعة الحال بظهور ما يسمى بـ «التقنيين» وازدياد قطاع الطرق والتدهور العام في الحالتين الأمنية والسياسية وهي أمور اجتمعت لتعوق حركة موظفي الإغاثة الإنسانية وإيصال المساعدة الغوثية.

غير أنه من الناحية الإيجابية واصلت الفرق العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، على الرغم من تخفيض عدد أفرادها، الاضطلاع بأقصى قدر ممكن، في ظل الظروف السائدة، بواجباتها الإنسانية في الصومال. علاوة على ذلك فإنها استمرت أيضا في دعم قوة الشرطة التي شكلت مؤخرا للقيام بالمهام الهامة لإعادة بناء الشرطة الوطنية الصومالية. وعلى الصعيد الإنساني وبالرغم من الصعوبات التي تكتنف عملية توزيع المساعدة الغوثية وحركة موظفي الإغاثة بسبب انعدام الأمن فإن الاحصائيات المتوفرة تبين أن الشعبة الإنسانية من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تواصل الاضطلاع بنشاط بإعادة توطين آلاف الأشخاص المشردين داخليا في الصومال.

ولكن في هذه المرحلة لا بد من أن نطرح بعض الأسئلة الهامة. فمن ناحية، نظرا لاستمرار انعدام التقدم الواضح في تحقيق تسوية سياسية للصراع الصومالي وللحالة السياسية والعسكرية والأمنية المتدهورة في البلد، ومن ناحية أخرى، نظرا للاحتياجات الإنسانية والسياسية المستمرة للشعب الصومالي، ما هو الإجراء الذي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذه الآن في الصومال؟ هل ينبغي للمجتمع الدولي - وعلى وجه التحديد، الأمم المتحدة - أن تقطع كل المساعدة التي تقدمها للصومال وأن تتخلى عن الصوماليين تاركة إياهم لمصير لا يحدده الشعب الصومالي وإنما الأطراف والأحزاب التي تسيطر على أدوات العنف والقسر في البلد حتى وإن كانت تلك العناصر وفقا للاحصائيات من أصغر الأقليات عددا؟

إن القرار الذي اتخذناه لتونا والذي صوت وفدي لصالحه يذكر أن المجتمع الدولي، وإن كان يدرك حقيقة أن الشعب الصومالي يجب أن يستمر في تحمّل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء بلده، فإنه على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدوره في تعزيز عملية السلم في الصومال. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن القرار، وإن كان لا يمدد الولاية لفترة الأشهر الستة التي أوصى بها الأمين العام - وهو خيار كان سيحبذه وفدي بوضوح - فإنه يجدد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة أربعة أشهر إضافية.

ويرى وفد نيجيريا أن الدعوة التي يوجهها القرار الحالي إلى الأطراف بإبداء حُسن النية إذا ما أريد ضمان استمرار دعم الأمم المتحدة في الصومال تحمل

في طياتها ميزة كبيرة. إلا أننا نعتقد أن الحالة في الصومال بسبب الظروف الاستثنائية المحيطة بها - بما في ذلك بصفة خاصة عدم وجود حكومة - تستحق دراسة خاصة أكثر مرونة ولا يجب أن تعالج في نفس الإطار الذي تعالج فيه عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلم التي تتوافر فيها سلطات حكومية وغير حكومية ذات مصداقية. وسيكون خطأ مؤسفا أن تشرع الأمم المتحدة في المستقبل القريب - أي قبل حلول الموعد المبدئي المحدد في آذار/مارس ١٩٩٥ بفترة طويلة - في الانسحاب العاجل من الصومال، بسبب الرغبة في إحراز نتائج سريعة، دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف الصومال الخاصة.

أخيرا، يود وفدي أن يشكر جميع الدول والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدات الإنسانية للصومال. ونحن ممتنون للحكومات التي واصلت توفير القوات والموارد المالية والسوقية لاستمرار عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ظل الظروف الصعبة للغاية. كما نود أن نشكر الأمين العام وممثله الشخصي بالنيابة على جهودهما التي لا تعرف الكلل من أجل تحقيق تسوية سياسية للصراع الصومالي. ونيجيريا، من جانبها، بوصفها بلدا يشارك بقوات في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، ستواصل الاضطلاع بدور بناء في المساعدة على حسم الصراع في الصومال.

أستأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥